

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) ورقة تقييم وتقدير موقف بشأن الأعمال العدائية الدائرة في قطاع غزة وغلافها

مأساة غزة اليوم: من يتحمل المسؤولية الآن، وعلى من ستقع لاحقاً؟

بداية تكرر "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" (حقوق) إدانتها الصارمة لجميع الأعمال العدائية المستمرة واستهداف مدنيين واتخاذهم رهائن، وكذلك حملات الاعتقال التي قامت وتقوم بها أطراف النزاع، كما تستنكر بأشد العبارات الجرائم المروعة بحق الإنسانية ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي ترتقي إلى جرائم الإبادة الجماعية التي جاءت نتيجة الدعم الدولي اللامحدود وغير المشروط للحرب الإسرائيلية على غزة. وتعرب "حقوق" عن بالغ قلقها إزاء استمرار الحرب وتصاعد وتيرتها، وعن خوفها العميق من اتساع رقعتها وامتدادها لمحاور أخرى في المنطقة، وما يرافق ذلك من نتائج وخيمة تقضي على كافة الآمال الضئيلة أساساً في عملية السلام وتعيد للمنطقة تاريخ الحروب العبيثة، الأمر الذي من شأنه تقييض أي التزام بحقوق الإنسان والمواثيق والقوانين ذات الشأن.

وتؤكد "حقوق" أنه لا يمكن الخوض ومحاكاة أو نقاش مجريات وتبعات عملية 7 أكتوبر العسكرية واعتبارها أو وصفها بإعلان حرب، وتحميلها ما لا تحتمل، من دون أن نضع نصب أعيننا الأسباب الجذرية التي تبدأ بالاحتلال للأرض وقتل وتهجير نصف الشعب ومصادرة حقهم في العودة وتجزأة واضطهاد وحصار وانتهاكات متصاعدة وجرائم جسيمة بحق نصف الباقين عليها.

ومن هذا المنطلق لا يمكن تحميل حركة حماس المسؤولية كلها واعتبار ما يرتكبه جيش الاحتلال الإسرائيلي من أعمال عدائية وجرائم جسيمة على أنها أعمال انتقامية دفاعية، فعملية 7 أكتوبر لا تتجاوز كونها خرقاً لهدن واهيه لطالما تمت بالوساطة وتحت الضغط ومقابل تقديرات يستفيد منها طرفا النزاع، وليست مبنية على أسس سليمة تنتج حلولاً عادلة مستدامة. وإن دورة العنف الأخيرة، وهي الأكثر دموية منذ عقود، متجذرة بعمق في سياسة الفصل العنصري التي تنفذها إسرائيل واحتلالها غير القانوني لأراضي الفلسطينيين.

ولنسلم جديلاً أن عملية 7 أكتوبر تخللتها جرائم حرب، هذا إذا ما تم التأكد من استهداف مدنيين وأخذ بعضهم رهائن حرب، هذه بالإضافة إلى إطلاق صواريخ عشوائية طبعاً، يُطرح سؤال هنا (وهذا لكي نكون موضوعيين وليس للتبرير)، ما هي الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في قطاع غزة ضمن الظروف التي نعرفها جميعاً من حصار ودورات عنف وقتل متتالية، في مقابل جيش محتل مدجج بالسلاح والعتاد ولديه إمكانيات وقدرات كبيره وجميع الخيارات والمساحات المتاحة والمفتوحة أمامه، بينما نراه قد اختار بإصرار أن يقوم بكل تلك الانتهاكات والجرائم الجسيمة، وصولاً، ليس فقط لارتكاب جرائم حرب، بل جرائم ضد الإنسانية وجرائم فصل عنصري، ضارباً بعرض الحائط جميع القوانين والمواثيق الدولية؟

والسؤال الآن، هل ما يجري من أعمال عدائية وتصعيد غير مسبوق لسياسات العقاب الجماعي والحصار وحظر إدخال المساعدات الإنسانية، لاسيما المواد الغذائية والطبية والوقود، وقطع للمياه والكهرباء، والقصف العشوائي واستعمال الفسفور الأبيض، والارتفاع الحاد لأعداد القتلى والجرحى في صفوف المدنيين (أطفال/ نساء/ مسنون)، والتدمير الممنهج الهجمي للبنية التحتية، واستهداف وتدمير الأعيان المدنية بما فيها تلك التي تحمل علامات مميزة كالمدارس والملاجئ التي تديرها وكالة "الأونروا" التابعة للأمم المتحدة، وكذلك دور العبادة والمستشفيات، ناهيك عن جريمه الترحيل والنقل القسري للسكان، كلها تقع ضمن تبرير عملية الانتقام من حركة حماس وقرار القضاء عليها؟ أم عمليه مدروسة ومخططة مسبقاً، تستهدف الفلسطينيين بجميع أطرافهم، وتصفية قضيتهم بانتظار فرصه لتنفيذها وتكريس نظام الفصل العنصري؟ وهل لذلك تجاهلت إسرائيل التحذيرات التي تؤشر بأن هناك شي ما يعد في قطاع غزة؟

فما جرى خلال العقود الثلاثة الماضية، جاء نتيجة لفشل المجتمع الدولي في إنفاذ القرارات الأممية ذات الصلة بالمسألة الفلسطينية، وفشل القيمين على عملية السلام في إنتاج حل للصراع المستمر، يلبي الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية والسياسية، الجماعية والفردية للفلسطينيين، ويضع حد لأثره الكبير على دول المنطقة، ولإرتداداته السلبية على المجتمع الدولي، ولاسيما الدول الأوروبية وخصوصاً تلك الواقعة على ضفة البحر المتوسط. إن المجتمع الدولي أمام إمتحان حقيقي، فهل سيغض الطرف ويجمد العمل بالقوانين والمواثيق الإنسانيه لتمرير العملية العسكرية الإسرائيلية وما تتضمنه من جرائم جسيمة ترقى لجرائم الفصل العنصري وما يتخللها من جرائم إبادة؟!؟

فليعلم المجتمع الدولي من أنه إذا ما التزم الصمت وغض الطرف، فسوف يعرض المدنيين الفلسطينيين للمجاعة والتشريد والإنتهاكات الجسيمة، ويعصف تماماً بالمعايير الدولية على نحو قد يؤدي إلى تقويض خطير للالتزام بحقوق الإنسان، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، بل في كل مكان. وليعلم الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، أنه إذا ما استمرت الحرب وتمت جريمة الترحيل والنقل القسري للسكان، فإن ذلك لن ينتج حلاً، بل يعيدنا الى نقطة الصفر، وإذا ما رُحّل الفلسطينيون إلى صحراء سيناء فإنهم لن يبقوا فيها طويلاً، وعلى الأرجح سيجدون السبل للعبور الى الضفة الثانية من البحر الأبيض المتوسط حيث لا عوده إلى ذل اللجوء لاسيما ذلك الذي لا أفق له.

إن مسألة اللجوء الفلسطيني في لبنان تُعد مثلاً ساطعاً على ما يمكن أن يكون الأمر عليه فيما لو تم تهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء. فعدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا يُناهِز 500 ألف لاجئ فلسطيني، ويزيد قليلاً عن ذلك في السجلات الرسمية اللبنانية، لكن كل الإحصاءات والتقديرات المبنية على إطلاقات مباشرة على الواقع من قبل الأونروا وجهات ذات اختصاص، تحصر عدد اللاجئين المتبقين بين 174 ألف لاجئ و200 ألف، أما الباقي فقد اختاروا مرغمين اللجوء مجدداً إلى حيث الأمان النسبي في أرجاء العالم، وخصوصاً في أوروبا، وذلك بعدما عانوا ومورست عليهم سياسات عدم الإبقاء (للمزيد عن هذا الأمر، انظر/ ي التقرير الأخير الصادر عن "حقوق" بعنوان: هجرة اللاجئين الفلسطينيين من لبنان وظهور الرحلات المميته نتيجة حتمية لنقشي سياسات وممارسات الإقصاء التعسفي العنصري). وللتتويه القوانين والسياسات المصرية الخاصة باللاجئين ليست بأفضل حال.

فالسؤال اليوم هو: ماذا ينتظر مجتمع اللاجئين في السنوات القادمة بعدما استنزفت قدراتهم الإنسانية والمادية جراء تحمل أعباء عقود مضت من الحرمان والمعاناة؟ إن الوضع الذي نحن أمامه، يجعلنا نتطلع إلى مبادرة الأطراف الأساسية المسؤولة عن اللاجئين والأطراف ذات الصلة، إلى تبني وإطلاق إستراتيجيات متعددة تسهم في إنتاج حلول متنوعة لتخفيف حدة الأزمة الراهنة: حلوياً تتكامل مع الحل النهائي المستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

لذلك تدعو المنظمة:

- **المجتمع الدولي ومجلس الأمن** الى التدخل وإتخاذ إجراءات فورية عاجله لوقف الأعمال العدائية وتوفير الحماية، وإيصال المساعدات الإنسانية، وإنشاء ممرات إنسانية آمنة تسمح للجرحى والمرضى بمغادرة قطاع غزة والعودة إليه بمجرد توقف الأعمال العدائية.
- **طرفين النزاع** الإلتزام الصارم بقوانين الحرب/ القانون الدولي، ولاسيما الإنساني الذي يوجب احترام المدنيين ويحذر من الاستهداف المتعمد ضدهم، وإطلاق سراح جميع المدنيين الرهائن والمعتقلين لدى طرفي النزاع، من دون قيد أو شرط.
- **طرفي النزاع** معاملة الأسرى وفق القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة لحين إقفال نهائي لهذا الملف، إذ أن هناك أسرى بعضهم قضى حتى الآن عشرات الأعوام في السجون، فضلاً عن أكثر من 1200 معتقل إداري محتجزين من دون محاكمة.
- **الجهات صاحبة الاختصاص**، ولاسيما اللجنة الأممية المعنية بالوضع في الأرض المحتلة ومدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، الإسراع في القيام بإجراء تحقيق عاجل بشأن الجرائم المرتكبة منذ 7 أكتوبر، من قبل جميع الأطراف، وأسبابها الجذرية الممتدة المتصاعدة، والشروع في ملاحقة المتورطين قضائياً.
- **المجتمع الدولي** الضغط لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي غير القانوني المستمر باعتباره عملاً عدوانياً، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، لأن عدم وجود حل عادل واستمرار حالة الإحتلال، هي الأساس لجميع أعمال العنف والعنف المضاد الذي نشهده، والعقبه الأكبر بوجه عملية السلام المبنية على حل الدولتين.

The Palestinian Human Rights Organization PHRO

Position assessment paper regarding the ongoing hostilities in Gaza and its border communities

Gaza tragedy today: Who bears responsibility now, and who will fall later?

The Palestinian Human Rights Organization (**PHRO**) reiterates its strict condemnation of all hostilities, targeting of civilians and taking them hostages, as well as the ongoing arrests campaign taking place and condemns in the strongest terms the horrific crimes against humanity, against Palestinian civilians, which rise to the crimes of genocide, which came as a result of unlimited and unconditional international support for the Israeli war on Gaza.

PHRO expresses its grave concern at the continuation and escalation of the war, and its deep fear of its expansion and the extension of other axis in the region, and the accompanying grave consequences that could undermine all fundamentally small hopes for the peace process, and bring back the region's history of futile wars, thereby undermining any commitment to human rights and relevant instruments and laws.

PHRO confirms that it is not possible to delve into or discuss the course and consequences of the October 7th military operation, consider it or describe it as a declaration of war, without keeping in mind the root causes that begin with the occupation of the land, killing and displacing half of the people, confiscating their right to return, fragmentation, persecution, siege, escalating violations and grave crimes against half of those remaining.

In that sense, it is not possible to hold Hamas movement fully responsible and consider the hostile acts and serious crimes committed by the Israeli occupation army as acts of defensive reprisal. The October 7 military operation is nothing more than a breaching of fragile cease-fire that has always been carried out through mediation and under pressure that offers benefit to both parties to the conflict, and not based on principles that produces just and sustainable solutions. The latest cycle of violence is the bloodiest attacks in decades, which are deeply rooted in the apartheid policy implemented by Israel and its illegal occupation of Palestinian lands.

Assuming that the October 7 military operation included war crimes, this is if it is confirmed that civilians were targeted and some of them were taken hostage of war, and in addition to the launching of indiscriminate rockets, A question arises here (and this is to be objective and not to justify), what are the options available to the Palestinians in the Gaza Strip within the circumstances that we all know: the siege, consecutive of violence and killing cycles, and in versus an occupying army that is heavily armed, well equipped and has great potential, capabilities, all the options and spaces available and open to it, while what we observe that this army has chosen, with determination, to carry out all these violations and serious crimes, not only to commit war crimes, but crimes against humanity and crimes of apartheid, in disregard of all international laws and conventions?

The question now is whether the hostilities taking place, the unprecedented escalation of policies of collective punishment and siege, the ban of humanitarian aid entry, especially food, medical supplies, and fuel, water and electricity cuts, indiscriminate bombing and the use of white phosphorus, and the sharp rise in the number of dead and wounded among civilians (children/women/elderly), the systematic and barbaric destruction of infrastructure, the targeting and destruction directed against civilian objects, including those bearing distinctive signs such as schools and shelters run by the United Nations agency UNRWA, as well as places of worship and hospitals, as well the crime of deportation

and forcible transfer/ displacement of the resident population, all of which fall within the justification for the process of revenge against Hamas movement and the decision to eliminate it? Or a deliberate and pre-planned operation targeting Palestinians of all sects, liquidating their cause while waiting for an opportunity to implement it and perpetuate the apartheid regime? Was this why Israel ignored the warnings indicating that something was being prepared in the Gaza Strip?

What happened during the past three decades, came as a result of the failure of the international community to implement UN resolutions related to the Palestinian issue, and the failure of those in charge of the peace process to produce a solution to the ongoing conflict that meets the minimum human and political rights (collective and individual) for Palestinians, and puts an end to its significant impact on the region countries, and its negative repercussions on the international community, particularly European countries and especially those located on the shoreline of the Mediterranean. The international community is facing a historic moment of truth, Will they turn a blind eye and freeze humanitarian laws and charters to pass the Israeli military operation? and the war crimes amounting to the crimes of apartheid and the genocide that it entail !?

The international community should know that if it remains silent and turns a blind eye, it will expose Palestinian civilians to starvation, displacement, and serious violations, and completely undermine international standards in a way that may seriously undermine commitment to human rights, not only in the Middle East region, but everywhere. The European Union in particular should know that if the war continues and the crime of deportation and forced transfer of population is committed, this will not produce a solution, but rather return us to ground zero. If the Palestinians are deported to the Sinai desert, they will not remain there long, and will most likely find ways to cross to the shoreline of the Mediterranean Sea, where there is no return to the humiliation of asylum, especially that there is no horizon.

The issue of Palestinian refugees in Lebanon is a prime example of what would happen if the residents of the Gaza Strip were displaced to Sinai. The number of Palestinian refugees registered in UNRWA records is approximately 500,000 Palestinian refugees, and slightly more than that in official Lebanese records, but all statistics and estimates based on direct observe of reality by UNRWA and competent authorities limit the number of remaining refugees between 174,000 and 200,000. As for the remaining, they chose to seek refuge again safety around the world, especially in Europe, after they suffered and were subjected to non-stay policies (for more in this regard, see the recent report published by **PHRO** titled: The migration of Palestinian refugees from Lebanon and the rise of deadly journeys as the inevitable result of widespread policies and practices of racial exclusion). It should be noted that Egyptian laws and policies regarding refugees are not in the best condition.

The question today is: What awaits the refugee community in the coming years after their human and material capabilities were depleted by bearing the burdens of decades of deprivation and suffering? The situation we are facing makes us look forward to the initiative of the main parties responsible for refugees and the relevant parties to adopt and launch multiple strategies that contribute to producing various solutions to alleviate the severity of the current crisis: solutions that are integrated with the final solution based on the resolutions of international legitimacy and the right to self-determination for the Palestinian people.

PHRO calls to:

The international community and the Security Council must intervene and take immediate and urgent measures/action to stop hostilities, provide protection, deliver humanitarian aid, and establish safe humanitarian passageway that allow the wounded and sick to leave the Gaza Strip and return to it as soon as hostilities stop.

Both parties to the conflict strictly adhere to the laws of war/international law, especially humanitarian law, which requires respect for civilians and warns against intentional targeting of them, and to release all civilians hostage and detained by both parties to the conflict, without restriction or condition.

Both parties to the conflict must treat the war prisoners in accordance with relevant international laws and agreements until the final closure of this file, as there are some of whom have spent decades of years now, in addition to more than 1,200 administrative detainees who are detained without trial

The competent authorities, especially the United Nations Committee concern on the Situation in the Occupied Territories and the Prosecutor of the International Criminal Court, Expedite the urgent investigation of crimes committed since October 7, by all parties, and their prolonged root causes, and initiating prosecution of those involved.

The international community should pressure to end the ongoing illegal Israeli occupation as an act of aggression, and to find a just solution to the refugee issue, sine the lack of a just solution and the continuation of the state of occupation are the basis for all acts of violence and counter-violence that we are witnessing, and the greatest obstacle to the peace process based on the two-state solution.

***PHRO** is an independent non-governmental organization, established in 1997, recognized in Lebanon under registration no. 36/AD and works for promoting, protecting and defending the Human Rights of the Palestinian Refugees in MENA region. **PHRO** is a member of the international Federation for Human Rights (**FIDH**) and the **EuroMED rights** and the Arab Organization for Human Rights (**AOHR**).*

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (**PHRO**) هي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية، تأسست في العام 1997 ومشهورة في لبنان بموجب علم وخبر / 32 أ.د. تعمل المنظمة على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى نطاق أوسع، منطقة الشرق الأوسط هذا وتنتمتع المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (**FIDH**) والشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان (**Euro-Med Rights**) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (**AOHR**)